

# إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان

نسرين صالح محمد صلاح الدين\*  
صالحه عبد الله يوسف عيسان\*  
محمد عبد الحميد لاشين\*  
عبد الله بن حمد المعني\*

الملخص\_هدف البحث الى دراسة واقع إدارة أموال الوقف وتوظيفها في تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان، للوصول إلى إجراءات مقترحة لنشر ثقافة الاهتمام بالوقف وكيفية إدارة أمواله وتوظيفها في تمويل التعليم العالي بسلطنة عمان ولتحسين مخرجاته. واعتمد البحث على المنهج الوصفي، مستخدماً استبانة تم تطبيقها على مجموعة من الخبراء (100 فرداً) للتعرف على وجهات نظرهم نحو آليات توظيف أموال الوقف وإدارتها في تمويل التعليم العالي، وأهم مقترحاتهم لتحقيق ذلك، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة منها: العمل على نشر ثقافة الوقف والتعريف بدوره في تمويل التعليم العالي من خلال وسائل الاعلام المختلفة، وتبنى أنماط جديدة للوقف مثل وقف الوقت لأعضاء هيئة التدريس بحيث يساهم في خفض تكلفة ساعات التدريس بالجامعة، وكذلك وقف الإبداع للطلبة بحيث يمكن بيع إنتاجهم للجهات الخارجية والاستفادة من ريعها في التمويل لمشاريع طلبية آخرين، وإنشاء إدارات متخصصة للأوقاف والاستثمار بإدارات مؤسسات التعليم العالي، ودعم مجالس إدارة مؤسسات التعليم العالي بمستشارين شرعيين واقتصاديين لتنمية أموال الوقف الموجهة لدعم مؤسسات التعليم العالي، وبناء عقود وقفية مقترحة تسلم للواقفين بحيث تتضمن ما يروونه من شروط وقفهم، وتشجيع وقف بعض المشروعات التجارية لتكون ذات دخل مستمر لهذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الوقف العلمي، استثمار الأوقاف، صندوق الوقف، المحفظة الاستثمارية، الاستثمار في التعليم العالي، الوقف بسلطنة عمان.

## إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان

### 1. المقدمة

تحدي الحصر والتوثيق الذي ما يزال يحتاج إلى جهد دؤوب وعمل منظم. تحدي التنظيم للواقع الوقفي وإعادة ترتيب أوضاعه، وتطبيق نظام محاسبي وقانوني دقيق.

وتشير دراسة للعولقي [5] عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية-بما فيها سلطنة عمان- إلى الإفادة من الوقف الإسلامي بوصفه مصدراً مهماً لتمويل التعليم العالي، والإصلاح الإداري الشامل في مؤسساته. وفي جامعة السلطان قابوس حدثت تغيرات منها زيادة العبء المالي، وزيادة مصروفات الجامعة؛ نتيجة طموح الجامعة نحو تأسيس الجامعة البحثية، واستحداث وحدات جديدة كعمادة البحث العلمي الخطة الإستراتيجية للجامعة[6]. علاوة على ذلك، تعرضت المخصصات المالية للجامعة إلى تحديات ناتجة عن تقلبات السوق، ومن ثم حدوث عجز في الموازنات [7].

وفي عام 2015 ونتيجة للإجراءات الاحترازية من قبل وزارة المالية إثر تداعيات انخفاض أسعار النفط العالمية، تم تخفيض موازنة الجامعة بنسبة مئوية وصلت إلى 3% بمقدار 3,830,352 ريال عماني وذلك من أصل 128,154,352 ريال عماني، بعد إضافة العلاوة الدورية بمقدار 1,274,527 ريال عماني. وكذلك عدم اعتماد الطلبات الإضافية المقدمة ضمن مشروع الموازنة للعام المالي 2015 جامعة السلطان قابوس[8]. ومن الملاحظ أن هناك فارق بين ماتطلبه الجامعة لتعزيز موازنتها السنوية وفق الاحتياجات الفعلية وبين ما يتم اعتماده من قبل وزارة المالية، وهذا يتطلب البحث عن موارد أخرى حتى لا تتأثر عمليات التطوير والتنمية للعملية التعليمية، كما أن هذا الوضع ينطبق على جميع مؤسسات التعليم العالي سواء الحكومية أو الخاصة لكونها تعتمد بشكل مباشر على الدعم الحكومي لتحقيق أهدافها.

وفي ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس التالي:

#### أ. أسئلة الدراسة

كيف يمكن إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كأحد البدائل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

ما الأسس النظرية لإدارة أموال الأوقاف كأحد البدائل لتمويل التعليم العالي؟

ما واقع توظيف أموال الوقف في تمويل التعليم العالي بسلطنة عمان؟

ما آليات إدارة أموال الوقف في مؤسسات التعليم العالي من حيث التخطيط والتنظيم والرقابة من وجهة نظر الخبراء؟

ما لفروق بين استجابة عينة البحث من الخبراء والتي تعزى للمؤسسة والتخصص؟

ما الإجراءات المقترحة لإدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كأحد البدائل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان؟

#### ب. أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة واقع توظيف أموال الوقف في تمويل التعليم العالي بسلطنة عمان، والاستفادة من خبرات بعض الدول في تفعيل دور

في ضوء التغيرات السريعة التي تشهدها مؤسسات التعليم العالي في كافة الدول من حيث الاهتمام بالكيف والكم معاً، ومواكبة ذلك الطلب المتزايد عليها، مما يترتب عليه المزيد من الضغط على الموارد المالية لبرامجها لذا تم تطبيق العديد من آليات التمويل المختلفة، فضلاً عن بروز توجهات اللامركزية، والمشاركة في تحمل التكاليف ونفقات العملية التعليمية، وإضفاء الطابع السلعي التجاري على التعليم العالي، والخصخصة، وما إلى ذلك من آليات تمويلية أخرى مستحدثة.

ولعل إحياء الدور المهم للأوقاف لتمويل التعليم ومشروعات البحث العلمي؛ يمكن أن يسهم في سد الفجوة العلمية والمعرفية بين الدول الإسلامية والدول المتقدمة؛ ذلك أن من أهم خصائص الجامعات العالمية الرائدة: استقرار مواردها المالية. ويؤكد البعض بأن الوسيلة شبه الوحيدة لاستقرار الموارد المالية وجود وقف كبير يساعد على تغطية 30% على الأقل من مصروفات المؤسسة السنوية [1].

وتجدر الإشارة إلى أن الوقف نظام قابل للتطوير بما يتوافق مع حاجات المجتمع في كل زمان ومكان، وبالنظر إلى مستجدات الحياة تبدو أهمية تفعيل الأوقاف مع حركة الاقتصاد بما يفيد الأمة الإسلامية في حاضرها ومستقبلها، وذلك بإعادة للوقف قدرته على أداء دوره الإيجابي في عملية التنمية الشاملة التي تنشدها المجتمعات الإسلامية المعاصرة [2].

### 2. مشكلة الدراسة

بالرغم من الدعم الحكومي الكبير للتعليم العالي والبحث العلمي، وتخصيص مكرمة سلطانية سامية للبحث العلمي منذ عام 2001، علاوة على الدعم الذي أضيف من قبل مجلس البحث العلمي الذي أنشئ في عام 2005، إلا أن متطلبات مؤسسة التعليم العالي المتميزة لا بد أن تكون متعددة الموارد، ولا تعتمد على مورد واحد، ولا بد أن يساند الميزانية السنوية لها إيرادات أخرى، تأتي من كونها بيت خيرة، علاوة على إتاحة الفرصة كاملة لقطاعات المجتمع المختلفة من الأفراد والشركات للمشاركة في بناء الجامعة البحثية، والإسهام في استدامة أموالها حتى تستطيع الصرف على ما تجرته من بحوث علمية، وما تقدمه من ابتكارات تكنولوجية. وانطلاقاً من حفظ حقوق الأجيال في اكتساب المعرفة وإنتاجها وقدرتهم على استمرار التواصل العلمي، مع ضرورة تخفيف العبء عن كاهل الدولة في ظل تقلبات السوق، فلا بد من ضرورة استدامة أموال مؤسسات التعليم العالي [1].

وقد ترسخت فكرة توسيع التكافل الاجتماعي للوقف في المجتمع العماني عبر العصور، لكون الوقف يُعد نظاماً راقياً للصدقات المستمرة، ومورداً مستثمراً للإنفاق، وسد حاجات ومنافع الأفراد والجماعات. فالوقف الإسلامي أحد مرتكزات التوازن الاجتماعي والفكري والمعرفي في حياة المسلمين [3].

كما أن البحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم العالي ومؤسساته ضرورة ملحة لمواجهة الظروف الاقتصادية التي تمر بها معظم دول العالم ومنها سلطنة عمان، إلا أن توظيف أموال الأوقاف في تمويل التعليم العالي بالسلطنة يواجه تحديات عدة منها ما يلي الحجري [4].

مزايها التنافسية. كما تشير إلى أن صناديق الأوقاف يمثل إحدى الأشكال والأساليب الفعالة التي تضمن الاستقرار في تمويل الخدمات التعليمية. وفي الجزائر جاءت دراسة العرابي وقاشي [12] لإبراز أهمية الوقف بصفة عامة والوقف التعليمي بشكل خاص في دعم التنمية الثقافية في الجزائر. واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى مدى الأهمية التي يمكن أن يلعبها الوقف في تحقيق التنمية بالدول الإسلامية، وأن الوقف التعليمي في الجزائر ضئيل جدا نظرا للفكرة الذهنية السائدة حول مجانية التعليم.

بينما دراسة غانم ومسعود [13] تناولت الخبرة الأمريكية للتوصل إلى استراتيجية مقترحة لتفعيل دور الجامعات العربية في إدارة وتنمية الوقف لزيادة مواردها في ضوء خبرة "الجامعات الأمريكية". واستخدمت المنهج الوصفي والتاريخي، وتوصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من الجامعات الأمريكية يوجد بها إدارات متخصصة في التطوير التنظيمي وإدارات أخرى تحت مسميات أخرى يتمثل دورها في إدارة العمليات والحصول على أموال المنح والهبات الخيرية، كما تطبق الجامعات الأمريكية برامج فعالة لتوفير التقدير والثناء والتكريم للمانحين.

وفي مصر هدفت دراسة حفناوي والقطيظ [14] إلى إبراز وتحليل أسباب تراجع إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية في مصر، وبيان فعالية الوقف في الإسهام بالتعليم الجامعي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي، وتوصلت إلى عدة نتائج منها: أن الوقف لا يقتصر دوره على أمور دينية فقط بل له هدف دنيوي مهم؛ حيث يمكن من خلاله الاهتمام ببناء الاقتصاد القومي وتقوية دعائمه العلمية والتقنية. فضلا عن أن تجربة الوقف في مصر لم تحقق الدور المطلوب منها بشكل جيد نتيجة تعثرها بسبب أداء الحكومة قبل ثورة 25 يناير 2011.

واتجهت دراسة مبروك [15] إلى فلسطين للتعرف على كيفية تعزيز الوقف في دعم مشاريع التعليم العالي في فلسطين وانعكاساته على نوعية التعليم، وتوصلت إلى أن هناك ضعفا في الإنفاق على التعليم العالي في مختلف المؤسسات، وتدني لدور الأوقاف في تمويل تلك المؤسسات ومشاريعها؛ الأمر الذي انعكس بالتالي على نوعية وجودة التعليم، وأوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي بأهمية الوقف، كما أن التخطيط للاستقلال المادي للتعليم العالي يمكنها من تحقيق أهدافها من خلال أموال الوقف.

وقد توصل دوابة [2] في دراسته إلى تصور مقترح لتمويل الوقف، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك حاجة إلى تنظيم فقهي لصور جديدة من التمويل بالوقف يلاءم العصر الحالي وتتفق مع نصوص الشرع وتحقق رغبة الواقف والمجتمع على السواء. كما أنه لابد من تحقيق استقلالية أموال الوقف وإدارته بكفاءة وفعالية.

وركزت دراسة العيوني [16] على التكوين الحضاري لتمويل الوقف للمؤسسات التعليمية والثقافية في المجتمعات الإسلامية؛ حيث هدفت التعرف على تطبيقات الوقف التمويلية في المؤسسات التعليمية في المجتمعات الإسلامية، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها أن الأوقاف كان لها أثر كبير في تأسيس المؤسسات التعليمية في المجتمع الإسلامي

الوقف لتحسين مخرجات التعليم العالي في سلطنة عمان، وصولاً إلى إجراءات مقترحة لتفعيل إدارة أموال الأوقاف كبداية لتمويل التعليم العالي بالسلطنة.

ج. أهمية البحث  
تنبع أهمية البحث من أهمية الاستثمار في أموال الوقف خاصة في الدول العربية والإسلامية بشكل عام، وفي سلطنة عُمان بشكل خاص، كما أنه من المتوقع أن يقدم هذا البحث مقترحات إجرائية أمام صانعي قرارات التطوير بالتعليم العالي؛ بحيث يساهم الوقف بشكل عام في دعم وتطوير العملية التعليمية وأنشطة البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي، ودعم البنية التحتية وتوسيعها دون إثقال كاهل ميزانية المؤسسة أو الدولة، وتوفير الدعم المادي الذي يحقق جودة التعليم ومخرجاته.

د. حدود البحث  
يسير البحث وفق الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: يقتصر البحث في دراسته لإدارة أموال الوقف على العمليات الإدارية التالية: التخطيط، والتنظيم، والرقابة؛ لأنها تمثل العمليات الأساسية في إدارة أموال الوقف.

الحدود البشرية: اقتصر البحث في دراسته الميدانية على مجموعة من الخبراء من جامعة السلطان قابوس، وجامعة نزوى، وكلية الحقوق وكلية الشريعة والقانون ووزارة الأوقاف؛ باعتبارهم خبراء في مجال الأوقاف.

هـ. التعريفات الإجرائية  
إدارة أموال الوقف

يقصد بإدارة أموال الوقف في البحث الحالي إجرائياً: التخطيط لاستثمار وتوظيف أموال الأوقاف والعمل على تنظيم كل ما يختص بتلك الأوقاف وما يتصل بها من حقوق وأموال، من أجل تحقيق أغراض وأهداف تتعلق بتلك الأوقاف وأموالها هذا إلى جانب تنظيمها ومتابعتها والرقابة عليها ورعايتها وتنميتها واستثمارها وصرفها في أوجه الموقوفة عليها بما يعود بالنفع على تمويل التعليم العالي.

### 3. الدراسات السابقة

تناول موضوع الوقف العديد من الدراسات والبحوث تم حصرها وترتيبها زمنياً بما يخدم الدراسة الحالية كما يلي:

ففي المملكة العربية السعودية هدفت دراسة الشريف [9] التعرف على استثمار الوقف العلمي بالجامعات السعودية من خلال تجربة صندوق وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وتقويم أدائه الاستثماري، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وقد أوضحت نتائج الدراسة أنّ صندوق الوقف جامعة الملك فهد استثمار أمواله بكفاءة وفقاً للاستراتيجية التي وضعت لتحقيق أهدافه.

كما سعت دراسة الجهني [10] إلى التعرف على واقع دور أوقاف الجامعات السعودية في دعم بناء مجتمع المعرفة وكيفية تعزيز هذا الدور، وبيّنت النتائج أن واقع دعم أوقاف الجامعات السعودية لبناء مجتمع المعرفة جاء بمستوى متوسط.

بينما في روسيا اتجهت دراسة تشويفا وآخرون [11] إلى التعرف على نظام الوقف في روسيا كأداة للتمويل بالمجال الاجتماعي، وأشارت إلى أنه في سياق الضغوط المالية تضطر المؤسسات التعليمية الحكومية للتعليم المهني إلى البحث عن موارد استثمارية لدعم أنشطتها، وكذلك إلى تطوير

## إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان صلاح الدين وعيسان ولاشين والمعنى

المفعول وهو الموقوف عبد الجواد [18]، ويرى البعض بأنه حبس مال وتسهيل منافعه على مصرف أو أكثر من مصارف البر تقرباً إلى الله تعالى، وهو يقوم على مفهوم الصدقة الجارية. فالوقف في حد ذاته تمويل، كما أنه في الوقت نفسه استثمار، ولا يوجد تناقض في ذلك، فالتمويل والاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي وجهان لعملة واحدة [2]. أما من حيث وجهة نظر القوانين الوضعية، فقد عرفه رجال القانون كما يلي زغلول [19]:

القانون المصري: عرفه بأنه حبس العين عن التصرف أو عن التملك لأحد من العباد ورصد منفعتها على سبيل التأمين أو التأييد على جهة من جهات البر ابتداءً أو انتهاء.

عرفه القانون السوداني: في المادة (320) بأنه حبس المال على حكم ملك الله تعالى والتصدق بمنفعته في الحال أو المال.

عرفه القانون الجزائري: بأنه حبس العين عن التملك على وجه التأييد والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير.

جاء في مشروع الوقف في القانون الإماراتي: الوقف هو حبس العين وجعل غلتها أو منفعتها لمن وقفت عليه.

أما بالنسبة لأركان الوقف، فالوقف كسائر الالتزامات العقدية التي يرميها الإنسان، له أركان مادية، هي وجود شخص واقف، ومال يوقف، وجهة يوقف عليها، وأركان شرعية، وهو العقد، والعقد هنا هو الإيجاب فقط من الواقف بصيغته المعتبرة، فلا يحتاج إلى قبول الموقوف عليه [20].

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف الوقف بأنه مصدر من مصادر تمويل التعليم العالي الذي يعتمد على فكرة استثمار للأموال من خلال حبس العين وجعل منفعتها للمؤسسات التعليمية العالي.

خصائص وسمات الوقف

ويتسم الوقف بسمات وخصائص- من المنظور الإسلامي- من أهمها ما يأتي [1]:

إن الوقف صدقة جارية على أعمال البر، التي يراد منها الأجر والمثوبة، واستدامة منفعتها في الدنيا والأخرة، وهو من عقود التبرعات التي يقصد منها التقرب والطاعة، ويتصف بالاستدامة.

إن الوقف يحقق مشاركة فاعلة في التنمية، ومساندة للجهود الحكومية في توفير ما يحتاجه المجتمع من موارد تلي احتياجاته ومصالحه، ويتميز بشمولية الوقف في أنواعه ومجالاته ومصارفه المتنوعة، التي تحقق شتى حاجات الأمة.

إن نظام الوقف مفتوح أمام جميع المسلمين وغيرهم، وقد جاءت قواعد الوقف وأصوله باستيعاب ذلك، وهو نظام جمع بين التبرع في أصله، والاستثمار والإدارة اللازمة لتنميته واستمراره.

للاوقاف أن يضع شروطاً في مصارف الوقف ومجالاته، وهذه الشروط يجب الوفاء بها والالتزام بها ما لم تخالف الأحكام الشرعية، كما أن للاوقاف أن يقيم ناظراً يشرف على الوقف، ويلتزم بشروطه.

الوقف يمثل إحدى الصيغ المبكرة في الفقه الإسلامي التي كان لها دوراً في إيجاد عدد من التطبيقات المعاصرة؛ إذ يعد الوقف أساساً لفكرة الشخصية الاعتبارية.

كما يتميز الوقف بالسمات الرئيسة التالية: Chueva, et al: [11]

وتشيدها، كما يمكن الوقف المؤسسات التعليمية بقدر كبير من الاستقلالية والأمن الاقتصادي والحرية الأكاديمية.

وقد قامت دراسة نصر والبحري [17] بوضع تصور مقترح لمؤسسة وقفية لتمويل التعليم الأزهرى. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها؛ نشر الوعي بأهمية الوقف بين أفراد المجتمع الإسلامي لجذب أموال أكبر لتمويل التعليم الأزهرى، وتحقيق المشاركة الجماعية للأمة العربية والإسلامية من خلال الأنشطة التعليمية التي تقدمها المؤسسة الوقفية.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاءت دراسة للعولقي [5] بعنوان "تنوع مصادر تمويل التعليم العالي؛ حيث أشارت إلى أن هناك عدداً من المقترحات التي يمكن أن تسهم في عملية التمويل مثل الدعم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي بدول المجلس، وتفعيل دور القطاع الخاص، ومشاركته الإيجابية في التعليم العالي ودعم مؤسساته، والإفادة من الوقف الإسلامي بوصفه مصدراً مهماً لتمويل التعليم العالي، والإصلاح الإداري الشامل في مؤسسات التعليم العالي.

التعليق على الدراسات السابقة

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت الوقف في تمويل التعليم العالي، اتضح أنه لا توجد دراسة تناولت موضوع الدراسة الحالية بشكل مباشر، وإنما هناك بعض الدراسات التي تناولت جانباً أو أكثر من جوانب الدراسة الحالية. حيث اهتمت بالوقف كمصدر تمويلي من زوايا متعددة فمن منظور علاقة الوقف بالتنمية وأهميته في استدامتها وتحريك عجلة التنمية، كما أكدت العديد من الدراسات على البعد الإسلامي باعتبار الوقف ركيزة في الفكر الإسلامي وأوضحت ضوابط استثماره، وأبعاد أخرى الهبات وآليات ومساهماته في دعم التعليم وعرض لبعض الخبرات والتجارب الناجحة، وقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات في إطارها النظري، وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

منهج البحث

استخدم البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات وتبويبها، وفهمها وتفسيرها، ومن ثم القياس والتحليل.

### 4. الإطار نظري

تمهيد

يسعى هذا الجزء من البحث للإجابة عن السؤال البحثي الأول والذي ينص على "ما الأسس النظرية لإدارة أموال الأوقاف كأحد البدائل لتمويل التعليم العالي؟"، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: الأبعاد الفلسفية للوقف كأحد بدائل تمويل التعليم العالي (المفهوم- الخصائص- الأشكال- الأهمية)

أصبح موضوع الوقف من الموضوعات المهمة التي لاقت صداها على المستوى الدولي، فقد زاد الاهتمام بموضوع الأوقاف واعتباره مصدراً مهماً للتمويل، بل أحد الأنظمة الاقتصادية الرائدة في الوقت الحالي، ومن ثم سوف يتم تناوله وفق المحاور التالية:

مفهوم الوقف وأركانه

يعرف الوقف في اللغة بأنه الوقف والتحبس والتسبيل بمعنى واحد وهو الحبس عن التصرف، يقال وقفت كذا أي حبسته، ومنه الموقوف لحبس الناس فيه للحساب، ثم اشتهر إطلاق كلمة الوقف على اسم

العلمي، ولم يقف أثر الوقف في التعليم عند علم بحد ذاته؛ وإنما شمل كل مجالات المعرفة البشرية. وكان لهذه الأوقاف الفضل في أن تتمكن هذه المؤسسات العلمية في بلدان المسلمين من البقاء والاستمرار دون أن تتوقف عن أداء رسالتها، ويمكن حصر أهمية الوقف في التعليم في النقاط التالية [1]:

أهمية الوقف لتعزيز الموارد المالية الذاتية للمؤسسات العلمية؛ حيث كانت الأموال الموقوفة سبباً في تحقيق إنجازات رئيسة في الفروع المتصلة بعلم الكيمياء والصيدلة، وكانت كليات الطب والمستشفيات التعليمية هي المخبرات العلمية لتطور وتطوير العلوم التجريبية؛ يعد الوقف مصدراً مهماً لتمويل البحوث والدراسات في المجالات التقنية والطبية المتطورة.

يعد برنامج الوقف العلمي وعاء أو آلية مؤسسية تمكن مؤسسات المجتمع وأفرادها من الاسهام في تقدم العلم، إذ وفرت للعلماء وطلبة العلم مناخاً مستقراً، وكفلت لهم مورداً ثابتاً مستديماً؛ مما أتاح لهم نوعاً من حرية البحث؛ يعد الوقف مصدراً مهماً لتمويل التعليم في الدول المتقدمة؛ حيث تشكل عوائد استثمار الأوقاف جزءاً كبيراً من مصادر النفقات التشغيلية أو الجارية لمؤسسات التعليم العالي؛ وتعزز أموال الأوقاف الوضع المالي لها وتمنحها استقلالية إدارية ومالية.

يُنظر إلى الأوقاف بكونها حماية مالية ضد التقلبات في الاقتصاد الوطني؛ لأن أرباح تلك الأوقاف تصرف بصورة مبدئية على الأولويات التي تعد حرجة بحسب مهمة المؤسسة التعليمية.

يسهم الوقف في الميزانية التشغيلية ودعم الأنشطة البحثية والتعليمية للمؤسسة على المدى الطويل.

يحقق تأسيس الأوقاف وإدارة أصولها على أسس اقتصادية، أقصى منفعة ممكنة بالنسبة للواقف والموقوف عليه، ويؤدي إلى دوام الوقف واستمراره، ومن ثم دوام تحقيق الهدف منه بالنسبة للواقف والموقوف عليه والمتمثل في تحقيق مفهوم الصدقة الجارية بالنسبة للواقف ودوام الانتفاع بالوقف بالنسبة للموقوف.

في ضوء ما سبق يمكن القول إن الوقف له أهمية كبيرة للمؤسسات التعليمية عامة والتعليم العالي خاصة؛ حيث إنه يعزز الموارد الذاتية للمؤسسة، ومصدراً مهماً لتمويلها ويحقق لها الاستقلالية، ويحميها من التقلبات المالية، فضلاً عن كونه آلية تدعم مساهمة المجتمع بمؤسساته وأفرادها في تمويل التعليم وتطوره.

ثانياً: إدارة أموال الأوقاف لتمويل التعليم العالي

تعرف الإدارة المالية بشكل عام بأنها "تلك الوظيفة الإدارية التي تتعلق بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف معينة بأقصى كفاية في حدود الإمكانيات المتاحة، مع الوفاء بالالتزامات المستحقة. وبالنسبة لإدارة أموال الأوقاف والإشراف عليها هي النظر والعمل فيما يختص بتلك الأوقاف وما يتصل بها من حقوق وأموال، هذا إلى جانب المحافظة عليها ومتابعتها ورعايتها وتنميتها واستثمارها وصرفها في الأوجه الموقوفة عليها [21].

فالتطور المنشود للوقف لا يتم من خلال عمل عشوائي، ولكن لابد من أن يكون معتمداً على أسس الإدارة العلمية من حيث التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم. ويستلزم مشاركة جميع المنتفعين والمتخصصين في هذا المجال لإتاحة الفرص لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب

كل وقف مرهون بأهداف محددة، فيمكن لمنظمة غير ربحية أن تنشأ العديد من الأوقاف ذات أهداف مختلفة تتعلق برأس المال المستهدف. أن رأس المال المستهدف هو عبار عن توزيع للملكية، أو أن تتم الملكية من قبل منظمة أو منظمات غير حكومية على اعتبار أنها ليست المالك الوحيد.

يتم تحويل رأس المال المستهدف إلى شركة إدارة الائتمان (وهي مؤسسة تجارية تحمل ترخيصاً لمزاولة نشاط يتعلق بإدارة أوراق مالية، و (أو) ترخيصاً يتعلق بإدارة صناديق استثمارية وصناديق مشتركة وصناديق معاشات خاصة).

تعتبر صناديق الوقف مؤسسات غير ربحية، ويتم استخدام هذه الأموال لتحقيق أهداف المؤسسة من خلال الإنفاق المباشر أو عن طريق إنفاق الدخل الناتج من إدارة هذه الأموال.

إن نموذج صناديق الوقف يتمتع بمزايا لا سيما خلق فرصة لتخطيط الاستراتيجي طويل المدى، كما يتمتع بالشفافية ويوفر ضماناً لأموال المتبرعين الموجهة للتنمية الاجتماعية.

أشكال التمويل بالوقف

وفقاً لمفهوم التمويل بالوقف يمكن تصنيف التمويل بالوقف وفقاً لطبيعة التمويل، وكذلك وفقاً للمستفيد من التمويل، كما يلي دواية [2]:

عبد الجواد [18]:

طبيعة التمويل، ويشمل:

التمويل بأموال ثابتة: وهو تمويل من خلال أموال ثابتة تحبس عنها وتوجه إيراداتها إلى وجوه الخير أو إلى مستحقيها، مثل الأراضي والمباني والحدائق والبساتين والآبار والمستشفيات والمدارس وما في حكمها.

التمويل بأموال منقولة: وهو تمويل من خلال أموال منقولة تحبس عنها وتوجه إيراداتها إلى وجوه الخير أو إلى مستحقيها، مثل السيارات والحيوانات والأثاث والثياب وما في حكمها.

المستفيد من التمويل:

ويشمل التمويل الأهلي، وهو تمويل يتم وقفه على الذرية والأهل، أما التمويل الخيري فهو تمويل يتم وقفه على أعمال الخير العامة لمصالح المسلمين كالفقراء أو طلبة العلم أو دور العلم أو الجامعات أو المساجد أو المستشفيات وما شابه ذلك من وجوه الخير، ويدخل في ذلك ما وقف للاستثمار في مشروعات استثمارية بغرض در إيراد يتم إنفاقه في أوجه الخير المختلفة، والوقف المشترك، وهو ما أوقفه الواقف على ذريته وعلى جهة خير في آن واحد، حيث يجعل لكل منهما نصيباً معلوماً في الوقف، وغالباً ما يؤول هذا النوع من الوقف بعد فترة من الزمن إلى جهة خيرية.

أهمية الوقف ودوره في التعليم

يلعب الوقف في الإسلام دوراً كبيراً ومهماً في تلبية احتياجات المجتمع، إلى جانب دفع عجلة التنمية. وبالنسبة لدور الوقف في التعليم، فقد كان من أهم وسائل التقدم العلمي والفكري والثقافي للبلاد الإسلامية؛ إذ أسهم في بناء وتطوير العلوم ونشرها عن طريق المساجد والكتاتيب والمدارس والمعاهد، وتخرج من هذه المؤسسات العلمية عدد من العلماء في شتى فروع المعرفة. واهتم الوقف كذلك برعاية طلبة العلم ومعلمهم، وسهل هجرتهم إلى مراكز الحضارة لطلب العلم؛ إذ أوقف عليهم بيوتاً، ومخصصات مالية، وغذاء وكساء، ومواد كتابية، ليتمكنوا من التحصيل

## إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان صلاح الدين وعيسان ولاشين والمعنى

أنواعها أن تسهم إسهاماً فعالاً في تمويل التعليم، إلى جانب الاستفادة من التجارب الناجحة للدول المجاورة في تطور جهاز الوقف بأساليب حديثة. وبالاطلاع على إدارة أموال الوقف في مؤسسات التعليم العالي ببعض الدول الأجنبية والعربية، يمكن استقراء ما يلي: الهلالي [22]؛ صبيح والحوالي [23]؛ الحضرمي وبخاري [24]؛ سليمان [25]؛ الخويطر [26]؛ مجلس التعليم العالي [27]؛ الجويبر [28]؛ جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، اللانحة المنظمة لصندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية [29]؛ صندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية، التقرير السنوي للصندوق [30]؛ الخطيب [31]؛ نصر والبحيري [17]؛ حفناوي والقطيط [14]؛ العيوني [16]؛ Sharma: [32]؛ Singapore Annual [33] Council for Advancement and Support of education for: Report [34] Chueva, et al:the Sultan Trust [11]؛ Hasan and [35] Abdullah [36] Alias

إن الجامعات الوقفية تقدم تعليماً يكاد يوازي التعليم المقدم في كبريات الجامعات الأوروبية والأمريكية والأسترالية وأسهمت في كثير من المجالات الحيوية.

أن الجامعات الوقفية تميزت بقدرتها على التغلب على العديد من المشكلات، ومتابعتها للتطورات العالمية، وتوفيرها لمناخ الحرية الأكاديمية، ورعايتها للبحث العلمي، وربطه المباشر بالصناعة والمجالات التنموية والحيوية من خلال الشراكات الحقيقية، ومن ثم خدمة المجتمع وتحقيق رفاهيته وتقديمه.

الاستفادة من خبرة الجامعات الوقفية التركية في حوكمة الجامعات، وإدخال نظم الإدارة الإلكترونية، وفي اختيار العاملين بالنظام الإداري؛ حيث يتم اختيارهم طبقاً لمعايير تختلف عن العاملين بالجامعات الحكومية، والذين يتم اختيارهم وترقيتهم بناء على نظام الأقدمية المطلقة بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية وكفاءتهم وقدراتهم على تطوير القطاعات التي يعملون بها، على عكس الجامعات الوقفية والتي لها مطلق الحرية في اختيار من تراه مناسباً طبقاً لشغل وظائف بعينها وذلك بناء على مؤهلاتهم العلمية وتكوينهم وخبراتهم وكفاءتهم وقدراتهم على تطوير أدائهم وتطوير القطاعات المختلفة التي يعملون فيها بالإضافة إلى خبرتها في تكوين مجلس أمناء الجامعات واختيار العمداء ورؤساء الأقسام.

الاستفادة من خبرة بعض الجامعات في تشكيل مجالس الكليات ومجلس الجامعة، بحيث تضم هذه المجالس، ممثلين عن الأساتذة، وممثلين عن الهيئات المعاونة، وممثلين عن الطلاب، وممثلين عن الجهاز الإداري، وذلك لمشاركة كل هذه الفئات في صناعة القرار بشكل يسهم في تكامل وتناغم كل العاملين في العملية التعليمية والمستفيدين منها.

إنشاء المواقع الإلكترونية بشكل تفاعلي، مستفيدين في ذلك من الخبرات الدولية والخبراء الدوليين، من خلال تيسير استجلاب المعرفة من الخارج، مع التطوير الدوري لها لتكون مترابطة مع دوائر المعلومات العالمية، بحيث تكون أحد أهم أوعية المعرفة، وليست مواقع يغلب عليها الطابع الخبثي فقط. مع الأخذ في الاعتبار أن كل العناصر السابقة تدخل ضمن معايير الجودة العالمية عند تقييم الجامعات.

الناجحة في إدارة أموال الأوقاف. ويتطلب تدعيم قدرة مؤسسات التعليم العالي على إدارة أموال الوقف ضرورة توافر العناصر التالية [13]: القيادة التنظيمية (المؤسسية)، فمن الواجب على قادة مؤسسات التعليم العالي تخصيص الوقت والموارد اللازمة لدعم استراتيجيات طلب وإدارة الاستفادة من أموال الوقف، والمساهمة في إرساء دعائم بيئة قادرة على اشعار المانحين المحتملين في المستقبل بأن لديهم قدر مناسب من المعرفة والقدرة على المشاركة في صنع القرار ومستقبل تلك المؤسسة التي يساهمون في دعمها مالياً.

إدارة عمليات وأنشطة الوقف وتعزيز التنمية المهنية، من خلال إنشاء إدارات متخصصة في مجال التنمية المهنية للعاملين بإدارات المنح والأوقاف بمؤسسات التعليم العالي، يعمل بها مهنيون متخصصون على درجة جيدة من الكفاءة والتدريب، وقادرون على تطبيق أفضل الممارسات والاستراتيجيات العملية في المجال، ويساهمون فيه في الحصول على عائد متميز من وراء الوقف الذي يتم تخصيصه للمشاركة في أية عمليات استثمار لأموال المنح والتبرعات الخيرية.

توظيف الإطار المؤسسي، يتطلب الاهتمام بالجانب الإداري والتنظيمي أو الجهة المسؤولة عن إدارة وتنمية أموال الأوقاف والعمل على توسيع الإطار المؤسسي على حساب طابع الفردي ويفضل أن تتمتع مؤسسة الأوقاف بدرجة من المرونة والحرية، وبما لا يتعارض مع السياسة المالية العامة للدولة.

تطبيق قواعد ومبادئ مالية ومحاسبية، فمؤسسة الأوقاف تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً، تكون المعايير والمبادئ منسجمة مع عملية استثمار أموال الأوقاف وبشكل دائم، وفي الوقت نفسه قابلة للتطوير طبقاً لمستجدات الحياة الاقتصادية المعاصرة.

توظيف التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي في إدارة الوقف، لم يعد بالإمكان تجنب الاستفادة من منجزات الثورة العلمية والتقنية الرقمية والاتصالات من نشر مفاهيم وسبل تطوير استثمار أموال الأوقاف على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وفي مقدمتها الشبكة العالمية للمعلومات والاتصالات؛ لنشر الوعي الوقفي لتوسيع حجم التبرعات للمؤسسات الخيرية والعمل على استثمار تلك الأموال الوقفية لخدمة المجتمع ومنها التعليم العالي.

ويؤكد البوسعيدي [21] على ضرورة برمجة كل البيانات والمعلومات والاحصاءات الخاصة بالأوقاف، وما يتعلق من أمور الكلاء، حتى يسهل الرجوع لمعرفة الأوقاف وإصدار تقريراً سنوياً لجميع الأنشطة الوقفية. ولابد من تشكيل لجنة تتولى الإشراف الشرعي والقانوني لأموال الأوقاف وقضاياها الفقهية والاستثمارية، وعقد اتفاقيات استثمارية وتعاونية مع شركات مساهمة، لأجل تكوين دخل للأوقاف، والتنسيق مع البنوك الإسلامية للتنمية في إقامة مشاريع جديدة مدعومة، والاهتمام بموضوع الأوقاف إعلامياً إلى جانب الدعاية لها، وتشكيل صناديق وقفية كمشاريع خاصة للأوقاف لها ميزتها ومتابعتها؛ حتى تستطيع تلك الصناديق بتعدد

شروط الوقف، وكانت هناك جهة أخرى مماثلة تحتاج إلى الربح (مادة 24)، كما يجوز أن يستبدل الوقف بمثله إذا اشترط الواقف ذلك لنفسه أو لغيره فإذا استحال إصلاح، أو إعمار، أو الانتفاع بالوقف، أو صار ريعه لا يفي بالهدف، فإن للوزارة بيع الوقف وشراء عين أخرى بثمنه (مادة 25) [1].

وبعد التعليم والبحث العلمي أحد الميادين التي وقفت لها أموال، سواء كانت أوقافاً مباشرة (عينيه) أو أوقافاً استثمارية (نقدية) منذ القدم، لكن اتخذت الأوقاف – وفقاً لسياقها الزمني – طابعاً تقليدياً: كالوقف على الكتاتيب والمدارس والكتب والمكتبات، وقد أصبحت هذه الأوقاف بسيطة أمام الدعم الحكومي الكبير في ظل النهضة العمانية التي انطلقت في بداية السبعينات من القرن العشرين. ومع تصاعد حركة التنمية، وتأسيس الجامعات، وانطلاق مسيرة الدراسات العليا والبحث العلمي، يستلزم تمويل البحث العلمي وباحثيه مخصصات مالية كبيرة حتى يستطيع القيام بمهمته في الإبداع والتطوير التقني، حتى يتمكن من بناء مجتمع المعرفة، ويدخل بالمجتمع إلى الريادة العلمية عالمياً [1].

ومما سبق يتضح، أن هناك جهوداً منظمة وعصرية تستطيع أن تسخر التقنيات الحديثة في تسهيل وتيسير كثير من الأعمال سعياً لإحياء سنة الوقف، وفي الوقت نفسه تأخذ طابعاً تشريعياً لتمتلك مقومات نجاح قبل أن تبدأ. ومن الملاحظ أن أغلب المبادرات العصرية من قبل منظمات دولية إسلامية، وكان مصدرها دول مجلس التعاون الخليجي عامة. وفي إطار حالة سلطنة عُمان، فإلى جانب الاهتمام الرسمي باعتبارها إحدى دول مجلس التعاون الأكثر فاعلية في موضوع إحياء الوقف الخيري، فإن هناك اهتماماً مجتمعياً من قبل الأهالي ومسؤولي الأوقاف [38].

ممارسات إدارة أموال الأوقاف بالسلطنة

ظهر أول مسمى إداري يعني بالأوقاف وممتلكاتها في عهد السلطان "سعيد بن تيمور"، وقد وضعت الدولة مركزاً لهذا الجانب أطلق عليه (دائرة الأوقاف) وكان مديرها السيد هلال بن محمد بن سعيد البوسعيدي وذلك سنة 1950، وكانت هذه الدائرة تشرف على جميع الأوقاف في السلطنة وضمت هذه الدائرة موظفين ومساعدين في الولايات أسند إليهم علمية الإشراف والمتابعة والتحصيل. ورغم قلة الموظفين بتلك الدائرة إلا أنهم تركوا بصمات على نظام الأوقاف بما بذلوه من جهد وما صاحبه من إخلاص إيماني وانساني [21].

أدت المؤسسات الاجتماعية والدينية التقليدية دوراً بارزاً عبر التاريخ في مجال التربية والتثقيف والتنشئة الاجتماعية، والمدرسة الدينية كانت المكان الذي يتم فيه تعلم وتدارس العلوم الدينية ومناقشة المسائل الفقهية والشريعة. واشتهرت عمان بوقف النخيل ومياه الافلاج والتي يرصد دخلها لدعم المتعلمين سواء داخل السلطنة أو خارجها. وقد تميز عصر الإمام ناصر بن مرشد البعري بالاهتمام بالعلم والعلماء والمتعلمين [39].

إن هذا يدل على اهتمام العمانيين بالتعليم أفراداً وجماعات وحكماً، انطلاقاً من قناعتهم بالدور الكبير الذي تلعبه المدرسة الدينية ثقافياً ودينياً وسياسياً وعسكرياً وما زال هذا الاهتمام مستمراً. ويتوج هذا الاهتمام إنشاء المدارس الدينية والكليات المتخصصة في العلوم الدينية في

ثالثاً: تحليل واقع إدارة أموال الوقف في تمويل التعليم العالي بسلطنة عمان

يمكن تحليل واقع إدارة أموال الوقف في تمويل التعليم العالي، وذلك للإجابة عن السؤال الثاني للبحث والذي ينص على "ما واقع توظيف أموال الوقف في تمويل التعليم العالي بسلطنة عمان؟" من خلال المحاور التالية:

مبررات توظيف الأوقاف في تمويل التعليم العالي بالسلطنة:

هناك عدد من المبررات الداعية إلى البحث عن آلية مؤسسية مستقلة، مثل توظيف أموال الأوقاف، في تمويل التعليم العالي بالسلطنة، يمكن عرض بعضها على النحو الآتي [1]:

مواجهة مؤسسات التعليم العالي لتحديات في مجال البحث العلمي، كمحدودية التمويل الخارجي لأنشطة البحث العلمي، والتنافس الشديد على استقطاب الأكاديميين المتميزين في البحث العلمي من قبل المؤسسات النظرية.

اعتماد المؤسسات لسياسات استراتيجية عامة وطموحة، من بينها استراتيجية البحث العلمي، ويحتاج تحقيق ذلك إلى قدرات مالية كبيرة حتى تحقق تلك السياسات خلال الخطط المقترحة.

الاتجاه نحو زيادة عدد المشروعات البحثية الممولة داخليا.

عقد الأمل على قطاع البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي في تحقيق مجتمع المعرفة المنشود، عن طريق إرساء قاعدة بحثية قادرة على الإسهام في تنمية الاقتصاد العُماني وتطويره.

زيادة العبء التمويلي، وزيادة مصروفات مؤسسات التعليم العالي؛ نتيجة طموحها نحو تأسيس مؤسسة بحثية، واستحداث وحدات جديدة كعمادة البحث العلمي ونحو ذلك. علاوة على ذلك، تعرضت المخصصات المالية لمؤسسات التعليم العالي إلى تحديات ناتجة عن تقلبات السوق، ومن ثم حدوث عجز في الموازنات.

زيادة حجم متطلبات قطاع البحث العلمي من المستلزمات والتسهيلات، والتدريب وشراء تذاكر السفر ونحو ذلك.

يتضح مما سبق أنه نتيجة إلى السياسات الطموحة والسعي المتواصل لتحسين جودة وفاعلية الخدمة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي، وكذلك البحث العلمي بها، أصبح من الصعب على مؤسسات التعليم العالي الاعتماد فقط على التمويل الحكومي، وضرورة البحث عن مصادر بديلة لتنوع مصادر تمويلها والوفاء بمتطلباتها التي تسعى إلى تحقيقها والتي من بينها استثمار وتوظيف أموال الوقف.

نشأة الأوقاف بسلطنة عمان

إن قانون الأوقاف العماني الصادر بالمرسوم رقم (65) لسنة 2000 نظم الأوقاف بصورة عامة وبين أحكامها، ويتضح أنها لم تقتصر في رسالتها الوقفية على الدور الديني بل تعدى ذلك إلى الوقف العلمي من خلال المدارس والكتاتيب الملحقة بالمساجد، والدور الاجتماعي من خلال وقف الفطرة والسحور، والدور الاقتصادي في خدمة المسجد وأمواله واستثمارها، كل ذلك يتم من خلال إنشاء المساجد والوقف عليها [37].

وقد اتسم قانون الوقف العُماني بالمرونة في التعامل مع أموال الوقف وكيفية استثمارها؛ حيث مُنح الوزير صلاحية تغيير جهة البر الموقوف عليها إذا أصبحت لا تحتاج إلى ريع الوقف، وذلك بما لا يتعارض مع

## إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان

### صلاح الدين وعيسان ولاشين والمعنى

الأوقاف. أي أنها إدارة مركزية، وذلك لطبيعة النظام الإداري المركزي الذي تقوم عليه السلطنة في كافة مؤسساتها المختلفة.

#### 5. النتائج

يسعى هذا الجزء من البحث للإجابة عن السؤالين الثالث والرابع والذان ينصان على "ما آليات إدارة أموال الوقف في مؤسسات التعليم العالي من حيث التخطيط والتنظيم والرقابة من وجهة نظر الخبراء؟"، و"ما الفروق بين استجابة عينة البحث من الخبراء والتي تعزى للمؤسسة والتخصص؟" وذلك من وفق المحاور التالية:

أولاً: أهداف الدراسة الميدانية

هدفت الدراسة الميدانية إلى التعرف على وجهة نظر مجموعة من الخبراء نحو آليات توظيف وإدارة أموال الوقف في مؤسسات التعليم العالي، ومعرفة الفروق بين استجابات عينة البحث من الخبراء.

ثانياً: إعداد أداة الدراسة الميدانية

من خلال مراجعة الدراسات السابقة والمراجع العلمية المرتبطة بالبحث تم إعداد استبانة، تضمنت ثلاثة محاور: المحور الأول (التخطيط) ويضم (13) عبارة، والمحور الثاني (التنظيم) ويضم (22) عبارة، والمحور الثالث (الرقابة) ويضم (6) عبارات، وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي بغرض قياس مدى موافقة الخبراء على هذه الآليات.

ولاختبار صدق الأداة وثباتها قام الباحثون بعرض الاستبانة على عدد (10) من السادة المحكمين، وقد أبدوا بعض الملاحظات على بعض العبارات، وتم الأخذ بالملاحظات وإخراج الاستبانة في صورتها النهائية، كما قام الباحثون بعمل صدق الاتساق الداخلي - الذي يقصد به مدى ارتباط مفردات الاستبيان بعضها البعض خطاب [41] - وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة وبينها وبين الدرجة الكلية للاستبانة ككل، ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول 1

معاملات الارتباط (الاتساق الداخلي) لآليات توظيف وإدارة أموال الوقف في مؤسسات التعليم العالي ومحاورها الثلاثة

آليات إدارة الوقف	التخطيط	التنظيم	الرقابة	الاستبانة ككل
التخطيط	-	**0.633	**0.543	**0.543
التنظيم	**0.633	-	**0.483	**0.483
الرقابة	**0.543	**0.483	-	**1.000
الاستبانة ككل	**0.543	**0.543	**0.543	-

معامل الثبات للاستبانة ككل والذي جاء مرتفعاً ببلوغه ل (0.88)؛ مما يشير إلى تجانس عبارات الاستبانة، ومن ثم ثباتها وصلاحيتها للتطبيق.

ثالثاً: عينة البحث

يتكون مجتمع البحث من الخبراء في مجال الوقف في جامعة السلطان قابوس ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية وكلية العلوم الشرعية ووزارة التعليم العالي، وتم اختيار عينة منهم وصل عددهم (100) خبير تم توزيع الاستبانة عليهم وتم استرجاع (100) استبانة منهم (97) استبانة صالحة للتحليل، والجدول التالي يوضح توزيع العينة على المؤسسات المذكورة الى جانب تخصصاتهم.

العصر الحديث. ولم يقتصر التعليم في هذه المدارس بمستوياتها المختلفة على العلوم الدينية فحسب بل تعداها إلى العلوم الأخرى كاللغة والآداب والكيمياء والطب والفلك والزراعة وغيرها من العلوم النافعة التي تساهم في تنمية الفرد العماني [40].

وبزوغ فجر النهضة للعهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم- يحفظه الله- في 23 يوليو 1970م. بدأ التطور يطرأ على الحياة العامة في مختلف مجالاتها وأنشطتها، وكان نظام الأوقاف في طليعة الأنظمة التي أولاها جلالته السلطان اهتمامه الخاص، فأصدر مرسوماً سلطانياً رقم (75/26) بتنظيم الجهاز الإداري للدولة، وبمقتضاه أنشأت وزارة الأوقاف وتحديد اختصاصاتها، ثم أدمجت مع وزارة العدل بصدور المرسوم السلطاني رقم (82/13) لتصبح وزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، وبذلك توسع نطاق الأوقاف في السلطنة بفعل تنوع الأنشطة؛ حيث أصبحت تمتلك للأوقاف بنايات وعقارات تدر دخلاً كبيراً، ويتم من خلال الوزارة الإشراف على نظام الأوقاف والشؤون الدينية عن طريق إدارات الأوقاف الموزعة في المناطق الرئيسية بالسلطنة، لتكون حلقة الوصل بين الوزارة، وأصبح لها سلطة التفويض من قبل الوزارة في تسيير أعمالها [21].

والإدارة المالية على الأوقاف هي العمل فيما يخص شئونها، وذلك بالمحافظة والإشراف عليها ومتابعتها ورعايتها وتنميتها واستثمارها، وصرفها في أوجهها المستحقة أو حسب ما تقتضيه المصلحة الشرعية؛ لأجل تحقيق الغرض المقصود، وتكون سلطة الإشراف والمتابعة للأوقاف بيد الوزارة وإدارتها مع تعيين وكيل شرعي يتم التنسيق معه فيما يخص شئون تلك الأموال الموقوفة، ولا بد لهذا الوكيل أو الناظر من توفر شروط الأهلية والعدالة والكفاءة والأمانة والعلم والدراية [21].

يتضح مما سبق أن إدارة أموال الأوقاف بالسلطنة تتم من خلال وزارة الأوقاف المنوط بها تنظيم والإدارة والإشراف والمتابعة على هذه

\*\*دالة عند مستوى دلالة 0.01

يتضح من بيانات الجدول (1) أن معاملات الارتباط جميعها دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، مما يدل على الاتساق الداخلي بين محاور الاستبانة ودرجتها الكلية، الأمر الذي يؤكد صدق الاستبانة وصلاحيتها للاستخدام والتطبيق.

وللتحقق من ثبات الاستبانة تم تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية تكونت من (15) خبير، ثم تم حساب معامل ألفا كرونباخ للثبات، وقد حازت عبارات الاستبانة على معاملات ثبات مرتفعة إلى حد كبير سواءً أكانت لكل محور من محاور الاستبانة؛ حيث كان معامل ثبات ألفا لمحور التخطيط (0.81)، والتنظيم (0.69)، والرقابة (0.85)، كما كان



التخصص		المؤسسة					
إسلامية	اقتصاد	قانون	إدارة الأعمال	وزارة التعليم	وزارة الأوقاف والشئون	كلية العلوم	جامعة السلطان
وفقه			العالى	الدينية	الشرعية	قابوس	
45	9	22	21	25	9	26	37
97				97			
العدد الإجمالي							

رابعاً: المعالجة الإحصائية  
تحقيقاً لأهداف البحث وتمشياً مع إجراءاته استعان بالبحث ببرنامج (SPSS) في الوصول إلى نتائج الدراسة وقد استخدمت الأساليب الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي - الانحراف المعياري - تحليل التباين الأحادي ANOVA وتم الاعتماد للحكم على درجة استجابة العينة وفق مقياس ليكرت على التصحيح التالي:

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
التخطيط	4.32	0.381	عالية
التنظيم	4.05	0.401	عالية
الرقابة	4.50	0.482	عالية
الاستبانة ككل	4.50	0.482	عالية

يتضح من الجدول (3) أن محور الرقابة قد جاء في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، يليها محور التخطيط ثم التنظيم، وجميعهم كانوا بدرجة عالية، وقد يرجع ذلك لأهمية الرقابة، فالعمل الذي لا يكون عليه رقابة يبعد بشكل كبير عن تحقيق أهدافه، فالرقابة هي الوسيلة لتصحيح مسارات الانحراف في أي عمل، واحتل التخطيط المرتبة الثانية، وقد يرجع ذلك إلى أهمية التخطيط أيضاً فهو الذي يرسم الخطط والمسار

رقم الفقرة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
13	إجراء دراسات الجدوى لأي مشروع استثماري خاص بالوقف قبل البدء به والاتفاق مع الجهة المستثمر لديها	4.54	0.560	عالية
8	غرس القيم المرتبطة بالوقف الخيري من خلال المناهج الدراسية.	4.52	0.752	عالية
4	فتح باب المساهمة لرجال الأعمال للمشاركة في مشروعات تنمية أموال الوقف بمؤسسات التعليم العالي.	4.48	0.779	عالية
2	إقامة مشاريع استثمارية من عوائد أموال الوقف.	4.46	0.804	عالية
9	استثمار التكنولوجيا الحديثة في توعية المجتمع بالصيغ الجديدة في مجال الأوقاف	4.45	0.662	عالية
7	إعداد حملة إعلامية تحت الأفراد على المشاركة في أموال الوقف.	4.43	0.628	عالية
6	إقامة الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي تدعو مؤسسات التعليم العالي إلى استثمار أموال الوقف.	4.37	0.618	عالية
10	إصدار نشرة إعلامية خاصة بالوقف العلمي.	4.36	0.581	عالية
3	نشر ثقافة استثمار أموال الوقف في مجال التعليم العالي بين أفراد المجتمع.	4.27	0.836	عالية
12	تحديد مداخل وآليات بديلة لإتاحة الفرصة لأنشطة استثمارية متنوعة تقلل من احتمال الخطر.	4.20	0.687	عالية
11	التنسيق بين الجهة الوقفية ومؤسسات التعليم العالي حول استراتيجية العمل لاستثمار أموال الوقف.	4.15	0.768	عالية
1	حصر الأوقاف القديمة بتحديد أسهمها من خلال السجلات القديمة والصكوك الشرعية.	4.12	0.916	عالية
5	توافر رؤية واضحة محددة لمؤسسات التعليم العالي لاستثمار أموال الوقف.	3.86	1.155	عالية
	الدرجة الكلية للمحور	4.32	0.381	عالية

ثقافة الوقف والتعرف على القيم المرتبطة بها، وأن المناهج الدراسية من أفضل الوسائل لتحقيق ذلك، بينما كانت أقل العبارات تحقيقاً هي "توافر رؤية واضحة محددة لمؤسسات التعليم العالي لاستثمار أموال الوقف" بمتوسط حسابي (3.86)، ويمكن أن يُعزى إلى كثرة المؤسسات التي تضع رؤية واضحة، ولكن لا تعمل على تحقيقها، أي أن توافر الرؤية الواضحة ليس دليل على تنفيذها، ولكنها جاءت العبارة بدرجة عالية ولكن في نهاية عبارات هذا المحور.

التنظيم

وبالنسبة لاستجابات العينة لمحور التنظيم، فقد جاءت النتائج كما بالجدول التالي:

جدول 5

استجابات الخبراء لمحور التنظيم مرتبة ترتيباً تنازلياً

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
3	تشجيع المؤسسات الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة على المشاركة في رعاية الأوقاف	4.39	0.569	عالية
11	ابتكار مشاريع وقفية حديثة تتعلق بالتعليم العالي.	4.34	0.610	عالية
8	دعم المبادرات المحلية التي تسهم في إحياء الوقف الخيري في التعليم العالي.	4.30	0.648	عالية
15	طرح عدد من المحفزات الدينية والإعلامية والتفاعلية للمتبرعين لمشروع الأوقاف.	4.25	0.693	عالية
21	الاستثمار في عوائد الوقف مع الحفاظ على أصل المال الوقفي.	4.23	0.637	عالية
10	تشجيع البحوث والدراسات في مجال استثمار أموال الوقف في التعليم العالي	4.21	0.721	عالية
20	طرح مجموعة من الصناديق الوقفية الاستثمارية لاستثمار أموال الوقف، مثل الصندوق العقاري والصناعي والطبي وغيرها.	4.21	0.763	عالية
18	تكوين هيكل إداري تنظيمي متميز لإدارة استثمارات الأوقاف.	4.18	0.692	عالية
9	إنشاء كراسٍ علمية تكون بمثابة مصادر تمويل إضافية ثابتة أو مؤقتة لتستفيد منها الجامعات	4.13	0.745	عالية
13	دعم مجلس إدارة مؤسسات التعليم العالي بمستشارين شرعيين واقتصاديين لتنمية أموال الوقف	4.12	0.832	عالية
7	اعداد كوادر بشرية من مؤسسات التعليم العالي لإدارة الوقف.	4.04	0.889	عالية
6	توافر قيادة بمؤسسات التعليم العالي قادرة على إدارة الأوقاف.	4.00	0.842	عالية
4	إيجاد وحدات متخصصة داخل مؤسسات التعليم العالي لإدارة الوقف	3.98	0.901	عالية
14	عقد اتفاقيات شراكة مع الجامعات الوقفية في بعض الدول وتفعيلها ومتابعتها بصورة دورية	3.98	0.721	عالية
22	إصدار صكوك وقفية للمشاركة في تمويل التعليم العالي.	3.97	0.742	عالية
5	مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في إدارة الأوقاف بمؤسسات التعليم العالي.	3.96	0.946	عالية
17	تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة المقترحة.	3.96	0.815	عالية
12	انشاء ادارات متخصصة في مجال التنمية المهنية للعاملين بإدارات المنح والأوقاف بمؤسسات التعليم العالي	3.94	0.775	عالية
19	تأسيس "شركة الجامعة الاستثمارية"، تعنى بالجوانب الاستثمارية للوقف	3.94	0.888	عالية
16	تشكيل لجنة عليا لأوقاف مؤسسات التعليم العالي برئاسة أحد الشخصيات العامة، وتضم مجموعة من ممثلين المجتمع.	3.87	0.772	عالية
1	تمثيل الجهات الموقوف عليها في إدارة الأوقاف بمؤسسات التعليم العالي	3.57	0.840	متوسطة
2	توزيع إيرادات الأوقاف على مؤسسات التعليم العالي وفقاً لاحتياجاتها.	3.47	1.100	متوسطة
	الدرجة الكلية للمحور	4.05	0.401	عالية

استجابة في هذا المحور عبارة "تشجيع المؤسسات الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة على المشاركة في رعاية الأوقاف"، بمتوسط حسابي (4.39) أي بدرجة عالية، وربما يعود ذلك إلى أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التعليم العالي من خلال استثمار أمثل لأموال الوقف، تلها عبارة "ابتكار مشاريع وقفية حديثة

يتضح من الجدول (4) أن درجة الاستجابة لمحور التخطيط ككل كانت عالية؛ حيث كان المتوسط الحسابي لها (4.32) بدرجة عالية وانحراف معياري (0.381)؛ وقد يعزى ذلك إلى أهمية عملية التخطيط في حد ذاتها فإن أي عمل ناجح يبدأ بتخطيط ناجح، فضلاً عن أن عينة الخبراء على وعي بأهمية التخطيط للأوقاف. وقد جاءت أكثر العبارات استجابة في هذا المحور عبارة " إجراء دراسات الجدوى لأي مشروع استثماري خاص بالوقف قبل البدء به والاتفاق مع الجهة المستثمر لديها"، بمتوسط حسابي (4.54) أي بدرجة عالية، وقد يرجع ذلك إلى ضرورة إجراء دراسات جدوى لكي يؤتى أي مشروع أهدافه بشكل واضح ومحدد للجميع، تلها عبارة "غرس القيم المرتبطة بالوقف الخيري من خلال المناهج الدراسية"، بمتوسط حسابي (4.52)، وربما يعزى ذلك إلى أهمية

يتضح من الجدول (5) أن درجة الاستجابة لمحور التنظيم ككل كانت عالية؛ حيث كان المتوسط الحسابي لها (4.05) بدرجة عالية وانحراف معياري (0.401)؛ وقد يعزى ذلك إلى أهمية عملية التنظيم، فالتنظيم يعمل على فعالية التنسيق والاتصال بين كافة القطاعات والإدارات والأفراد المختلفة؛ لتحقيق الأهداف المبتغاه. وقد جاءت أكثر العبارات

المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (7)، العدد (5) – ايار 2018

ويمكن أن يُعزى ذلك إلى التخوف من قضية العدالة في توزيع أموال الوقف وصعوبة تحديد الاحتياجات لتلك المؤسسات. الرقابة وبالنسبة لاستجابات الخبراء لمحور الرقابة، فقد جاءت النتائج كما بالجدول التالي:

تتعلق بالتعليم العالي"، بمتوسط حسابي (4.34)، وذلك لأن هناك الكثير من المشاريع الوقفية السابقة التي واجهت معوقات تنظيمية، ومن ثم لأبد من البحث عن مشاريع تتناسب مع طبيعة التعليم العالي. بينما كانت أقل العبارات تحقيقاً هي "توزيع إيرادات الأوقاف على مؤسسات التعليم العالي وفقاً لاحتياجاتها" بمتوسط حسابي (3.47)، أي بدرجة متوسطة،

جدول 6

استجابات الخبراء لمحور الرقابة مرتبة ترتيبياً تنازلياً

رقم الفقرة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
6	المتابعة المستمرة لتحليل التكلفة والعائد للمشروع الاستثماري الخاص بالوقف.	4.59	0.554	عالية
3	إخضاع الوحدات التي تقوم بإدارة الوقف لرقابة ونظم محاسبية واضحة.	4.54	0.613	عالية
5	القيام بتعديل قانون الأوقاف الحالي وتغليظ عقوبة الاعتداء على أموالها.	4.51	0.647	عالية
2	الحفاظ على ملكية الأوقاف وتبعيةها الأصلية.	4.48	0.647	عالية
1	متابعة شؤون الوقف وتثبيت حقوق الأوقاف	4.46	0.596	عالية
4	تكوين لجنة ملزمة بحصر أموال الأوقاف كل عام، ومتابعة المشروعات الوقفية.	4.42	0.705	عالية
	الدرجة الكلية لمحور	4.50	0.482	عالية

كما ذكر سابقاً- إلى أهمية عملية الرقابة في حد ذاتها، لضمان الوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها مؤسسات التعليم العالي من خلال استثمار أموال الأوقاف. وبالنسبة للإجابة عن السؤال الخامس، فقد تم الكشف عن الفروق بين عينة الدراسة في استجاباتهم نحو الآليات المقترحة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية، بالنسبة لكل متغير من المتغيرات على حدة كما يلي: بالنسبة للمؤسسة تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) على العينة الأساسية لتقدير مدى اختلاف درجة استجابة عينة الدراسة طبقاً لاختلاف المؤسسة، كما هو موضح بالجدول التالي:

يتضح من الجدول (6) أن درجة الاستجابة لمحور الرقابة ككل كانت عالية؛ حيث كان المتوسط الحسابي لها (4.50) بدرجة عالية وانحراف معياري (0.482)؛ وقد يعزى ذلك إلى أهمية عملية الرقابة. وقد جاءت أكثر العبارات استجابة في هذا المحور عبارة "المتابعة المستمرة لتحليل التكلفة والعائد للمشروع الاستثماري الخاص بالوقف"، بمتوسط حسابي (4.59) أي بدرجة عالية تليها عبارة "إخضاع الوحدات التي تقوم بإدارة الوقف لرقابة ونظم محاسبية واضحة"، بمتوسط حسابي (4.54) بينما كانت أقل العبارات تحقيقاً هي "تكوين لجنة ملزمة بحصر أموال الأوقاف كل عام، ومتابعة المشروعات الوقفية." بمتوسط حسابي (4.42)، وقد جاءت كل عبارات هذا المحور بدرجة عالية وربما يعزى ذلك -

جدول 7

الفروق بين متوسطات استجابات العينة طبقاً للمؤسسة

محاور الاستبانة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
التخطيط	بين المجموعات	0.081	3	0.027	0.182	غير دالة
	داخل المجموعات	13.827	93	0.149		
	التباين الكلي	13.908	96			
التنظيم	بين المجموعات	0.686	3	0.229	1.443	غير دالة
	داخل المجموعات	14.732	93	0.158		
	التباين الكلي	15.417	96			
الرقابة	بين المجموعات	0.108	3	0.036	0.151	غير دالة
	داخل المجموعات	22.225	93	0.239		
	التباين الكلي	22.333	96			
الاستبانة ككل	بين المجموعات	0.108	3	0.036	0.151	غير دالة
	داخل المجموعات	22.225	93	0.239		
	التباين الكلي	22.333	96			

للاستبانة ككل، أي أنه لا يوجد أثر لاختلاف المؤسسة في تحديد إدراك العينة لآليات إدارة أموال الوقف في التعليم العالي لهذه المحاور وللاستبانة ككل. بالنسبة للتخصص

\*\*دالة عند 0.01 يتضح من الجدول (7) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات العينة طبقاً للمؤسسة بالنسبة لجميع المحاور وكذلك بالنسبة

## إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان صلاح الدين وعيسان ولاشين والمعنى

تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) على العينة الأساسية لتقدير مدى اختلاف درجة استجابة عينة الدراسة طبقاً لاختلاف التخصص، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول 8

الفروق بين متوسطات استجابات العينة طبقاً للتخصص

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	محاور الاستبانة
غير دالة	0.260	0.038	3	0.115	بين المجموعات	التخطيط
		0.148	93	13.793	داخل المجموعات	
			96	13.908	التباين الكلي	
غير دالة	1.222	0.196	3	0.585	بين المجموعات	التنظيم
		0.159	93	14.833	داخل المجموعات	
			96	15.417	التباين الكلي	
غير دالة	0.166	0.040	3	0.119	بين المجموعات	الرقابة
		0.239	93	22.215	داخل المجموعات	
			96	22.333	التباين الكلي	
غير دالة	0.166	0.040	3	0.119	بين المجموعات	الاستبانة ككل
		0.239	93	22.215	داخل المجموعات	
			96	22.333	التباين الكلي	

إنشاء المكتبات العلمية، وتزويدها بأحدث الكتب والمراجع العلمية التي يحتاج إليها الباحثون.

إنشاء أوقاف خاصة برعاية البحث العلمي ومساعدة الباحثين، وإنجاز مشروع طباعة الرسائل الجامعية وتيسير الإفادة منها. إنشاء محافظ استثمارية عقارية وخدمية وأسهم وصناديق تحوطية وغيرها، وتوسيع دائرة استثمارات الوقف لتشمل مظلته المجالات الحيوية التي من شأنها تعظيم الاستفادة منه في تجويد التعليم العالي. تقديم الوقف على أساس أسهم مالية تخصص عائداً لها لبرامج معينة في مؤسسات التعليم العالي.

تبني مبدأ الكراسي العلمية التي تقوم فكرتها على الوقف، والتي تقوم على أساس تقديم منحة نقدية، أو عينية دائمة أو مؤقتة يتبرع بها فرد أو شخصية اعتبارية لتمويل برنامج بحثي أو أكاديمي في المؤسسة، وخصوصاً في مجال الدراسات العليا.

إجراءات مقترحة مرتبطة بالتنظيم إنشاء إدارات متخصصة للأوقاف والاستثمار بإدارات مؤسسات التعليم العالي.

تطبيق ممارسات إدارية وقيادية فعالة في مجال إدارة أموال الأوقاف المقدمة لمؤسسات التعليم العالي.

دعم مجلس إدارة مؤسسات التعليم العالي بمستشارين شرعيين واقتصاديين لتنمية أموال الوقف وغيرها مما هو متاح لها.

إنشاء إدارة مستقلة لاستثمار أموال الأوقاف بمؤسسات التعليم العالي، مزودة بكفاءات بشرية مختصة بالجانبين الإقتصادي وبالذات الاستثماري من جهة، والجانب الفقهي ومراعات أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى.

الاهتمام بتنمية وتطوير الموارد البشرية المسؤولة عن إدارة وتوظيف أموال الأوقاف في مؤسسات التعليم العالي وتأهيلهم مهنيًا، عن طريق مشاركتهم في ورش العمل والندوات والبرامج التدريبية.

\*\*دالة عند 0.01

يتضح من الجدول (8) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات العينة طبقاً للتخصص بالنسبة لمحاور الاستبانة وللإستبانة ككل، أي أنه لا يوجد أثر لاختلاف التخصص في تحديد إدراك العينة لآليات إدارة أموال الوقف لهذه المحاور وللإستبانة ككل، مما يدل على أن هذه الآليات غير مرتبطة بتخصص معين بل أنها مهمة لكل التخصصات، كما لم يؤثر التخصص على استجابة العينة.

الإجراءات المقترحة لإدارة أموال الوقف وتوظيفها بالتعليم العالي في سلطنة عمان

تمهيد

في ضوء تحليل الأدبيات ذات العلاقة، ونتائج الدراسة الميدانية، توصل البحث إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لإدارة أموال الوقف وتوظيفها بالتعليم العالي في سلطنة عمان، وذلك للإجابة عن السؤال البحثي الخامس، والذي ينص على "ما الإجراءات المقترحة لإدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كأحد البدائل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان؟"، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: الإجراءات المقترحة

إجراءات مقترحة مرتبطة بالتخطيط

وضع الخطط والبرامج، وذلك من خلال عقد الاجتماعات الدورية من أجل إعادة النظر لصياغة جديدة ومستقبلية لموضوع الوقف.

العمل على ابتكار مشاريع وافية تتعلق بالتعليم العالي، مثل مشروع وقف الطالب، والذي يرمي إلى حل مشكلة اسكان طلاب التعليم العالي وتقديم الرعاية الاجتماعية لهم.

تبني أنماط جديدة للوقف مثل وقف الوقت لأعضاء هيئة التدريس بحيث يساهم في خفض تكلفة ساعات التدريس بالجامعة، وكذلك وقف الإبداع للطلبة بحيث يمكن بيع إنتاج الطلبة للجهات الخارجية والاستفادة منها في التمويل لمشاريع طلاب آخرين.

ضرورة إصدار اللائحة قانونية تنظيمية تبين الناحية الإدارية والمالية للأوقاف، وما يتعلق بأحوال الواقفين والوكلاء والمشاريع الاستثمارية والدعاوى المنازعات والعقوبات وغير ذلك.

بناء عقود وقفية مقترحة تسلم للواقفين لدراستها وتضمين ما يروونه منها في شروط وقفهم.

الاستفادة من قانون الجامعات الوقفية في الجامعات العربية والأجنبية، والذي يكفل الحرية الأكاديمية الكاملة للباحثين والأكاديميين في توظيف أموال الوقف، والتي تسهم في تطوير البحث العلمي وتوفير مناخا محفزا على الإبداع والابتكار والاستشراف لقضايا المستقبل وإنتاج المعرفة. عقد اتفاقيات شراكة مع مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بتوظيف الأموال الموقوفة وتفعيلها ومتابعتها بصورة دورية.

## المراجع

### أ. المراجع العربية

[1] الحاييس، عبد الوهاب جودة (2009). الوقف العلمي واستثماره باعتباره آلية لتعزيز موارد البحث العلمي نحو تصور مقترح بإنشاء صندوق وقف علمي لجامعة السلطان قابوس. من بحوث الندوة الدولية بعنوان "الوقف في عُمان بين الماضي والحاضر. المنعقد في الفترة من 18-20 أكتوبر. مركز الدراسات العمانية. جامعة السلطان قابوس.

[2] دوابة، أشرف محمد (2010). نحو تصور مقترح لتمويل بالوقف. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي- مصر، مج 14، ع 326-41، 287. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/115348>

[3] البوسعيدي، موسى بن خميس (2009). الوقف ومجالات توظيفه تاريخا وواقعا في سلطنة عُمان. من بحوث الندوة الدولية بعنوان "الوقف في عمان بين الماضي والحاضر. المنعقد في الفترة من 18-20 أكتوبر. مركز الدراسات العمانية. جامعة السلطان قابوس.

[4] الحجري، محمد بن سعيد (2009). الأثر العلمي للوقف: ولاية بديعة نموذجاً. من بحوث الندوة الدولية بعنوان "الوقف في عُمان بين الماضي والحاضر". المنعقد في الفترة من 18-20 أكتوبر. مركز الدراسات العمانية. جامعة السلطان قابوس.

[5] العولقي، حسن أبو بكر فريد (2002). عوائق الاستثمار التربوي في دول الخليج العربية. اللقاء الخامس لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية في دول الخليج -السعودية، الغرفة التجارية والصناعية بالأحساء - السعودية: مكتب التربية العربي لدول الخليج والغرفة التجارية والصناعية بالأحساء، 46 - 64. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/33>

369

[6] سلطنة عمان. جامعة السلطان قابوس (2009). الخطة الاستراتيجية للجامعة 2009-2015. الخوض: مطبعة الجامعة.

[7] جامعة السلطان قابوس (2017). اللائحة المالية لجامعة السلطان قابوس، دائرة الشؤون القانونية-2016-2017. الخوض: مطبعة الجامعة

اتباع حوكمة مؤسسات التعليم العالي، وإدخال نظم الإدارة الإلكترونية في إدارة الأموال الموقوفة للتعليم العالي، وأن يتم اختيار العاملين بالنظام الإداري طبقا لمعايير خاصة.

تطوير آفاق التعاون والتنسيق الاستثماري ما بين المؤسسات الوقفية من جهة، والمصارف والمؤسسات التمويلية الإسلامية من جهة أخرى ومؤسسات التعليم العالي.

توفير بعض الأساليب لاستثمار أموال الوقف مثل وقف ربع مشروع استثماري كبير للصرف على المؤسسة أو تغطية جزء من مصاريفها، ودعم المشاريع والأبحاث النوعية، وإنشاء المختبرات العلمية والأبنية الدراسية، وتأجير عقارات موقوفة يعود ريعها لها، ومشاركتها في بعض المشاريع القائمة بالخبرات المتوفرة لديها، مقابل وقف نسبة معينة من الأرباح تعود على المؤسسة.

إجراءات مقترحة مرتبطة بالرقابة

استخدام بعض المؤشرات المالية والمحاسبية لقياس الأداء المالي والإداري للمؤسسات الوقفية، وفي مقدمتها مؤشرات التحليل المالي والمحاسبي للحكم على قياس كفاءة استثمار أموال الأوقاف بالشكل السليم، ووفق التطلعات المستقبلية المطلوبة في مؤسسات التعليم العالي.

السعي لإنشاء هيئة شرعية رقابية تمارس الرقابة الفقهية والمالية والإدارية، تكون مستقلة عن إدارة مؤسسة الأوقاف ذاتها ولا بأس أن يشارك فيها ممثلون عن الواقفين ومؤسسات التعليم العالي، وتعرض نتائج أعمالها وتقاريرها المالية السنوية والفصلية أمام الهيئة الحكومية على إدارة وتسيير مؤسسة الأوقاف.

مراعاة معايير الجودة العالمية في مؤسسات التعليم العالي القائمة، وضمان استثمار أموال الوقف فيها وفق للإجراءات المعتمدة.

ثانيا: متطلبات تطبيق الإجراءات المقترحة

متطلبات مرتبطة بنشر ثقافة الأوقاف

العمل على نشر ثقافة الوقف والتعريف بدوره وأهميته في تمويل التعليم العالي من خلال وسائل الاعلام المختلفة وعقد الندوات والمحاضرات واللقاءات والدورات، واسهام الجهات الإعلامية في جهود التوعية الشاملة؛ من أجل تنظيم حملات توعية بأهمية الوقف واستمراره في كل ولايات ومحافظات السلطنة.

إجراء البحوث والدراسات في مجال الوقف بصورة عامة ودوره في التعليم العالي بصفة خاصة.

حث الموسرين على التمويل بالوقف وترغيبهم فيه عبر منابر التوجيه المعتبرة ذات التأثير الواسع كخطب الجمعة، ودروس المساجد، ووسائل الإعلام المختلفة.

تشجيع تحييس بعض المشروعات التجارية لتكون ذات دخل مستمر لمؤسسات التعليم العالي.

تشجيع رجال الأعمال على الدخول كشركاء بفاعلية في دعم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وتوفير الأموال اللازمة والوقفية لرفع الكفاءة والتحسين.

متطلبات مرتبطة بتطوير التشريعات:

## إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان صلاح الدين وعيسان ولاشين والمعنى

- [8] سلطنة عمان، جامعة السلطان قابوس (2016). الموازنة الجارية والراسمالية المقترحة لجامعة السلطان قابوس - العام المالي 2016.
- [9] الشريف، محمد شريف بشير (2016). استثمار الوقف العلمي بالجامعات السعودية: صندوق وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن نموذجاً. مجلة بيت المشورة - شركة بيت المشورة للاستشارات المالية - قطر، ع4، 69 - 93. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/746289>
- [10] الجبني، حنان عطية (2016). دور أوقاف الجامعات السعودية في دعم بناء مجتمع المعرفة من وجهة نظر قيادات الوقف فيها. مجلة العلوم التربوية والنفسية- البحرين م: 17: ع4، ديسمبر 2016، ص 113-111. <http://search.mandumah.com/Record/819484150>
- [12] العرابي، حمزة، وقاشي، خالد (2013). الوقف التعليمي ودوره في تحقيق التنمية الثقافية. المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي - الزكاة والوقف - في تحقيق التنمية المستدامة - مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية - جامعة سعد دحلب البليدة - الجزائر، ج2، الجزائر: جامعة سعد دحلب البليدة - الجزائر، 1 - 11. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/645997>
- [13] غانم، عصام جمال سليم، ومسعود، خالد عاشور (2013). استراتيجية مقترحة لتفعيل دور الجامعات العربية في إدارة وتنمية الوقف لزيادة مواردها: الجامعات الأمريكية نموذجاً. المؤتمر العلمي الدولي الأول - رؤية إستشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة - كلية التربية - جامعة المنصورة - مصر، مج 2، المنصورة: كلية التربية، جامعة المنصورة و مركز الدراسات المعرفية، 863 - 904. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/479847>
- [14] حفناوي، محمد عيد حسونة، والقطيط، جهاد صبحي عبد العزيز (2012). انعكاسات الوقف الخيري على التعليم الجامعي في مصر. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي - مصر، مج16، ع367، 48 - 446. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/702457>
- [15] مبروك، شيرين حسن (2011). كيفية تعزيز الوقف في دعم مشاريع التعليم العالي في فلسطين. مجلة الوعي الإسلامي - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، س 49، ع 557، 44 - 47. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/457809>
- [16] العيوني، عبد الكريم (2010). التكوين الحضاري لتمويل الوقف للمؤسسات التعليمية والثقافية في المجتمعات الإسلامية. مجلة البحوث والدراسات العربية - مصر، ع 52، 189 - 227. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/354307>
- [17] نصر، محمد يوسف مرسي، والبحيري، السيد السيد محمود (2005). تفعيل دور الوقف في تمويل التعليم الأزهرى في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية. التربية (جامعة الأزهر) - مصر، ع 128، 327 - 398. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/193669>
- [18] عبد الجواد، وحيد أحمد (2011). دور الأوقاف الإسلامية في مجال تمويل نشاط التعليم والبحث العلمي. مجلة دار الإفتاء المصرية - مصر، ع 7، 58 - 79. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/167154>
- [19] زغلول، أمين عبد المعبود (2005). دور الوقف في دعم التعليم الجامعي. مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط - جامعة الأزهر - مصر، ع 17، ج 1، 14 - 112. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/425376>
- [20] الشعيلي، محمد بن سليمان (2009). وقف المكتبات في عُمان: دراسة وصفية وثائقية. من بحوث الندوة الدولية بعنوان "الوقف في عُمان بين الماضي والحاضر". المنعقد في الفترة من 18-20 أكتوبر. مركز الدراسات العمانيّة. جامعة السلطان قابوس.
- [21] البوسعيدى، موسى (2008). الشخصية الاعتبارية للوقف. ط (2)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. مسقط. سلطنة عُمان.
- [22] الهلالي، الهلالي (2003). اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي. المؤتمر القومي السنوي العاشر العربي الثاني بعنوان "جامعة المستقبل في الوطن العربي". مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، 27-28 ديسمبر
- [23] صبيح، لينا زياد والحولي، عليان عبد الله (2005). صيغ تمويل التعليم المستقاه من الفكر التربوي الاسلامى وواجه الافادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني. رسالم ماجستير مقدمة لقسم اصول التربية استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير بكلية التربية في الجامعة الاسلامية بغزة.
- [24] الحضرمي، نوف خلف محمد عبد الله، وبخاري، سلطان سعيد مقصود (2004). تفعيل الوقف في تمويل جامعات المملكة العربية السعودية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/530969>
- [25] سليمان، أحمد على (2013). خبرة الجامعات الوقفية بتركيا وإمكانية الإفادة منها في مصر. رسالة دكتوراه غير منشورة، اصول تربية، كلية التربية-جامعة عين شمس.
- [26] الخويطر، خالد بن سليمان (2011/3/11)، مجلة الواحة، 36: 1 م ا ع 28، س9. تمت زيارته يوم 4 / 1 / 1437 هـ على الموقع التالي: <http://www.alwahamag.com/?act=artc&id1190>
- [27] المملكة العربية السعودية، مجلس التعليم العالي، الامانه العامة (2007). نظام مجلس التعليم العالي ولوائحه.
- [28] الجويبر، عبد الرحمن (2011). الأوقاف الإسلامية ودورها الحضاري الماضي والحاضر والمستقبل، ط 2، الدار السعودية للموسوعات، بيروت - لبنان،
- [29] المملكة العربية السعودية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، اللانحة المنظمة لصندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية وقف الجامعة، (الظهران المملكة العربية السعودية، (1428 هـ / 2007 م)

- Retrieved from <https://search.proquest.com/docview/1762628211?accountid=27575>
- [32] Sharma, Y., & K., L. O. (2010, September 2). SINGAPORE: New Universities Trust to ensure funding. University World News. Retrieved November 22, 2017, from <http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20100902081004138>
- [33] Singapore (2015). The Endowment and Saving Schemes- Annual Report for Financial Year 2014-2015. Retrieved from
- [34] The Council for Advancement and Support of education for the Sutton Trust (2004) The Sutton Trust- Select Government Matching Fund Programmes- an Examination of Characteristics and Effectiveness.
- [35] Hasan, Z. and Abdullah, M. N. (2008). The Investment of Waqf Land as an Instrument of Muslims' Economic Development in Malaysia. A paper presented at the Dubai International Conference on Endowments' Investment, 4 - 6th February 2008 organized by Awqaf and Minors Affairs Foundation, Dubai, the United Arab Emirates
- [36] Alias, T. A. (2012). Venture Capital Strategies in Waqf Fund investment and Spending. ISRA International Journal of Islamic Finance, vol. 4, no. 1, pp. 99 – 126.
- [40] Issan, salha Abdulha. (1998). Education in the Arab Gulf States and the Sultanate of Oman. Alkhod: Sultan Qaboos University, Academic Publication.
- [30] المملكة العربية السعودية. (2013). صندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية، التقرير السنوي 1434-1435، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية.
- [31] الخطيب، محمود ابراهيم مصطفى (2010). الوقف على التعليم. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي- مصر، مج 14، ع 42، 63 - 117. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/115375>
- [37] الزريقي، جمعة محمود (2009). أحكام وقف المسجد في المذهب الإباضي دراسة مقارنة بقانون الأوقاف العُماني. من بحوث الندوة الدولية بعنوان " الوقف في عُمان بين الماضي والحاضر. المنعقد في الفترة من 18-20 أكتوبر. مركز الدراسات العمانية. جامعة السلطان قابوس.
- [38] النبلاوي، عائدة فؤاد والهاشي، سلطان بن محمد (2009). الوقف الخيري ودوره الاجتماعي في المجتمع العُماني: الواقع والأمل. من بحوث الندوة الدولية بعنوان " الوقف في عُمان بين الماضي والحاضر. المنعقد في الفترة من 18-20 أكتوبر. مركز الدراسات العمانية. جامعة السلطان قابوس.
- [39] السالمي، عبد الله بن حميد (1992). تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان. القاهرة: مطبعة الإمام.
- [41] خطاب، على ماهر (2003). القياس والتقويم في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. ب. المراجع الاجنبية
- [11] Chueva, Tatiana. I., Niyazova, G. M., Metsler, A. V., Shkurkin, D. V., Aznabaeva, G. H., & Kim, L.I. (2016). Approaches to the development of endowment funds in Russia as an instrument of mixed financing of the social sphere. International Review of Management and Marketing, 6(1)

# MANAGING AND EMPLOYING OF WAQF FUNDS AS AN ALTERNATIVE FOR FUNDING THE HIGHER EDUCATION IN THE SULTANATE OF OMAN

**Nisreen Saleh Mohamed Salah El-Din      Salha Abdullah Yousif Issan**  
**Mohamed Abdel Hamid Lashin      Abdullah Hamad Al Maan**  
Sultan Qaboos University

---

***Abstract** This research aims to study the reality of managing and employing of waqf funds as an alternative for funding higher education in the Sultanate of Oman, to conclude to proposed procedures for wide-spreading the waqf culture and how to manage and employ waqf funds in funding the higher education in Oman to improve its outputs. The research is based on the descriptive methodology by using a questionnaire distributed to 100 experts to explore their points of view regarding the mechanisms of employing waqf funds for the benefit of the higher education, and to know their proposals to achieve that aim. The study concluded to a set of proposed procedures and follows are some of them. First, wide spreading the culture of waqf and introducing the role it plays in funding the higher education through different media platforms. Second, adopting new forms of waqf, such as time waqf for the academic staff in order to reduce the cost of teaching in universities and student creativity waqf, which will enable selling their innovative production to external buyers and benefit from the profits in funding projects of other students. Third, establishing dedicated waqf and investment departments in the higher education organizations. Fourth, supporting the higher education organizations with economic and Sharia consultants to develop waqf funds that are directed for supporting these higher education organizations. Fifth, creating proposed waqf contracts to be handed to the givers to include their terms and condition of the waqf they donated. Sixth, encouraging the waqf of some commercial projects that will generate sustainable income for the higher education organizations.*

***Keywords:** Science waqf, investment of waqf, waqf fun, investment portfolio, investing in higher education, waqf in the Sultanate of Oman*